

Distr.: Limited  
22 September 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

مصر\*: مشروع قرار

٣٦/... تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان

ذات الصلة،

وإذ يسلم بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١١، و٢٠٥١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، و٢١٤٠ (٢٠١٤)

المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ وقرارات مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/

سبتمبر ٢٠١١، و٢٩/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، و٢٢/٢١ المؤرخ ٢٧ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٢، و٣٢/٢٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، و١٩/٢٧ المؤرخ ٢٥ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٤، و١٨/٣٠ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، و١٦/٣٣ المؤرخ ٢٩

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-16640(A)



\* 1 7 1 6 6 4 0 \*

وإذ يسلم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عاملان رئيسيان في ضمان قيام نظام عدالة نزيه ومنصف وفي التوصل، في نهاية المطاف، إلى تحقيق المصالحة والاستقرار في اليمن،

وإذ يرحب بالتزام الأحزاب السياسية اليمنية بإكمال عملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وإذ يؤكد الحاجة إلى تنفيذ التوصيات المقدمة في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وإتمام صياغة دستور جديد،

وإذ يرحب أيضاً بالمشاركة الإيجابية للحكومة اليمنية في محادثات السلام ومعالجتها المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وإذ يشجعها على مواصلة جهودها لتحقيق السلم والاستقرار في اليمن،

وإذ يشير إلى النداء الذي وجهه لإجراء تحقيق في جميع حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإلى النداءات ذات الصلة التي وجهها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وإذ يرحب، في هذا الصدد، بالتقرير المؤقت الذي أصدرته اللجنة الوطنية للتحقيق في آب/أغسطس ٢٠١٧،

وإذ يلاحظ أن اللجنة الوطنية للتحقيق ستقدم نتائج تحقيقاتها في غضون المهلة المحددة إلى النيابة العامة والقضاء في اليمن من أجل إتمام الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات والانتهاكات في أقرب وقت ممكن،

وإذ يدرك ما جاء في تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن حالة الطوارئ الإنسانية الراهنة تؤثر في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وإذ يناشد الأطراف المتنازعة ضمان تيسير المعونة الإنسانية وعدم إعاقة وصولها،

وإذ يساوره القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمدنيين والهيكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، واستخدام قيود الاستيراد وغيرها من القيود أدوات للتكتيك العسكري، والقيود الشديدة المفروضة على حرية الدين أو المعتقد،

١- يحيط علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، وبالنقاش الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والثلاثين، ويحيط علماً أيضاً ببيان الحكومة اليمنية وتعليقاتها بشأن التقرير؛

٢- يناشد جميع الأطراف في اليمن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، والقانون الدولي الإنساني، ووقف الهجمات على المدنيين فوراً وتيسير وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء البلد؛

٣- يدين استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استمرار عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للناشطين السياسيين في اليمن؛

٤- يناشد جميع الأطراف في اليمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) تنفيذاً تاماً، وهو ما سيسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان، ويشجعها على التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع؛

٥- يؤكد تعهدات الحكومة اليمنية والتزاماتها بكفالة احترام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها والخاضعين لولايتها، ويذكر، في هذا الصدد، بأن اليمن طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها والمتعلقين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ويتطلع إلى مواصلة الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٦- يعرب عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، ويعرب عن تقديره للدول المانحة والمنظمات العاملة على تحسين الحالة الإنسانية، ولتعهداتها بتقديم الدعم المالي إلى خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٧؛

٧- يدعو جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية والدول الأعضاء، إلى المساعدة في العملية الانتقالية في اليمن، بوسائل منها دعم تعبئة الموارد لمعالجة آثار العنف والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اليمن، بالتنسيق مع مجتمع المانحين الدوليين ووفقاً لما تحدده السلطات اليمنية من أولويات؛

٨- يقرّ بصعوبة الظروف التي تعمل فيها اللجنة الوطنية للتحقيق، وبأن استمرار النزاع المسلح وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني يستلزم استمرار ولاية اللجنة وتكثيف عملها وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٥٠ المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، ويحثها على أن تنجز مهامها بمهنية وحياد وشمولية؛

٩- يطلب إلى المفوض السامي مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمشورة الفنية، بما في ذلك في مجالي المساءلة والدعم القانوني، لتمكين اللجنة الوطنية للتحقيق من الانتهاء من أعمال التحقيق، بما يشمل كفالة أن تقوم اللجنة بالتحقيق وفقاً للمعايير الدولية في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف المتنازعة، وأن تقدم تقريرها الشامل عن الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء اليمن، متى صار متاحاً، ويشجع جميع الأطراف المتنازعة في اليمن على تمكين اللجنة الوطنية للتحقيق والمفوضية السامية من إمكانية الوصول الكامل والشفاف إلى الأماكن التي ترغب في الوصول إليها والتعاون معهما تعاوناً كاملاً شفافاً.

١٠- يطلب أيضاً إلى المفوض السامي تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار وعن تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته.